

للمجلس الوطني الأعلى لأرمينيا الغربية



العقيدة الوطنية لأرمينيا الغربية (الصياغة الأولى)

بمادة من

الهيئة التأسيسية للمجلس الوطني الأعلى لأرمينيا الغربية

أبريل 2021

هذه الوثيقة تخضع لمراجعة المفكرين الأرمن والشخصيات الوطنية الأرمنية في المهجر، وستطرح من ثم للمناقشة النهائية والإعتماد من قبل المؤتمر التأسيسي الأول للمجلس الوطني الأعلى لأرمينيا الغربية

المحتويات (في النص الأصلي باللغة الأرمنية)

٣

توضيح

٤

تمهيد

١. لمحة تاريخية

- ١.١ الموقع الجغرافي لأرمينيا، ودوره في التاريخ الأرمني
- ١.٢ التشكيل السياسي لأرمينيا، ودوره في التاريخ الأرمني
- ١.٣ بعض الحقائق السياسية المحجوبة من صفحات كتب التاريخ الكلاسيكي
- ١.٤ دروس التاريخ
- ١.٥ الجوانب الايجابية والسلبية في السياسة الأرمنية خلال القرن الماضي

٢. القضايا الأساسية لأرمن أرمينيا الغربية

- ١.٢ بالنسبة لأرمن المهجر
- ٢,٢ بالنسبة لأرمن الأراضي المحتلة من قبل تركيا

٣. أرمينيا الشرقية (الحالية) وأرمن أرمينيا الغربية

- ٣,١ قبل حقبة الاتحاد السوفيتي (1918-1920)
- ٣,٢ خلال حقبة أرمينيا السوفيتية
- ٣,٣ في سنوات الاستقلال

٤. الأرمن كأمة واحدة وشاملة

تساؤلات

- ٤,١ أسس وحدة شمولية الأمة الأرمنية
- ٤,٢ المخاطر المهددة لوحدة الأمة الأرمنية

٥. الأرمن والعالم اليوم

- ٥,١ ماذا يتوقع الأرمن من العالم الخارجي؟
- ٥,٢ برنامج أرمن أرمينيا الغربية

٥

الصيغة الأولى للعقيدة الوطنية لأرمينيا الغربية

١٥

الخاتمة

بالتعاون مع

مركز أرمينيا الغربية للأبحاث الإستراتيجية

<p>ԱՐԵՎՄԱՅԵԱՆ ՀԱՅԱՍՏԱՆԻ ՈԱԶՄԱՎՈՐԱԿԱՆ ՀԵՏԱԶՕՏՈՒԹԵԱՆՅ ԿԵՂՐՈՆ</p> <p>ЦЕНТР СТРАТЕГИЧЕСКИХ ИССЛЕДОВАНИЙ ЗАПАДНОЙ АРМЕНИИ</p>		<p>STRATEGIC RESEARCH CENTER OF WESTERN ARMENIA</p> <p>مركز أرمينيا الغربية للبحوث الإستراتيجية</p>
--	---	---

توضيح

هذه وثيقة سياسية، تعبر عن الثوابت الوطنية لأرمن أرمينيا الغربية في الشتات والداخل المحتل. مبنية على جملة من الدراسات المعمقة، في التاريخ السياسي للأمة الأرمينية، والبحث في الأسباب الواقعية الكامنة وراء كل من حقبة القوة والضعف التي مرت بها هذه الأمة، من كافة النواحي الحضارية الجغرافية والسياسية والاجتماعية والإقتصادية، وصولاً إلى وضعها الحاضر المثقل بالمخاطر والتحديات، وسبل مواجهتها.

هي تعبير موحد وشامل عن تطلعات أرمن أرمينيا الغربية، ضمن رؤية شاملة للظروف المحيطة إقليمياً ودولياً. تحدد توجهاتنا السياسية والإستراتيجية، المبنية على ثوابت وطنية، ووفق بوصلة واضحة وأهداف محددة المعالم، نلتزم بها في كافة أنشطتنا الساسية، في الحاضر والمستقبل.

تمت صياغة هذه الوثيقة على هيئة إعلان/عهد/ميثاق وطني، قررنا ترجمة نص الإعلان منها فقط، من دون التحليلات والدراسات المدرجة في قائمة المحتويات، بإعتبارها مخصصة لغرض النقد الذاتي وإستخلاص العبر منها داخلياً.

ينم نص إعلان "العقيدة الوطنية لأرمينيا الغربية"، عن هدفين رئيسيين، يخص الأول الساحة السياسية الأرمينية ويضع أمامها خارطة طريق واضحة تحكم كافة الأنشطة الوطنية، في الحاضر والمستقبل. أما الثاني فهو بغرض إيصال رسائل واضحة إلى المحيط الإقليمي والعالم الخارجي، لأخذ العلم في كافة التعاملات مع أرمن أرمينيا الغربية من الآن وصاعداً.

مقدمة

لأكثر من ألف عام ، احتاج الأرمن كأمة إلى أيديولوجية تعبر عن إرادتهم ورؤيتهم الوطنية والسياسية الجماعية . إن الافتقار إلى مثل هذه الأيديولوجية الوطنية الشاملة له أسباب جادة وجذرية، والتي يمكننا أن نملاً مجلدات حولها ولكن نبقى غير قادرين على تلخيصها وحصر ظروف التفكك الوطني في بضع نقاط. ولكن بالنظر إلى أن أمتنا اليوم تواجه بالفعل تهديدات خطيرة تستهدف بقائها، كان علينا أن نجري مناقشات تحليلية معمقة، والبحث عن السبل المتاحة ضمن الظروف الحالية، للتعامل مع مشاكل بقاء أمتنا بمنتهى الإلتزام المسؤول والجاد، واضعين جانباً كافة إختلافاتنا وتناقضاتنا الفئوية الداخلية المترامية. لذلك ، كان من الملح والعاجل أولاً، تقييم الوضع الراهن والإنطلاق منه نحو تقويمه والإننتقال إلى مرحلة الفعل، من خلال جملة من الثوابت الوطنية وبرنامج عمل وطني عصري، يتناسب مع معطيات الظروف المحيطة ويضمن وضع قضيتنا المركزية في مسارها الصحيح.

* * *

تؤكد الأسس العلمية، أن كل كائن حي هو متحرك وقابل للتطور. وهي تنطبق أيضاً على التجمعات الحية، أي الأمم. أما عملية التحرك أو التطور فيتم التعبير عنها بالإننتقال من النقطة/أو الحالة (أ) إلى النقطة/أو الحالة (ب) وفق مسار محدد، وبتطبيق جهد محدد، وخلال فترة زمنية محددة. حيث (أ) هي المنطلق و (ب) هي الوجهة/الهدف. فالكائنات المفكرة، خاصة تلك التي تملك قدرة الإختيار، كما هو الإنسان، تملك وعياً طبيعياً حيال منطلقاتها وتصورات وبرامج واضحة بالنسبة للمسار والزمن والجهد المطلوب للوصول إلى وجهاتها أو أهدافها المنشودة في كل خطوة من حياتها .

إذا كانت الأمة الأرمنية اليوم حية وشاملة، فهل هي فعلاً تملك وعياً جماعياً عن منطلقها الحالي (أ)، أي وضعها الراهن؟ ومن ثم، هل هي فعلاً تعمل وفق مفهوم جماعي بالنسبة للوجهة (ب) التي تسير إليها ؟

إن الواقع الملموس الحالي للأرمن، يؤكد نشوء مئات نقاط الإننتقال والعديد من التوجهات والأهداف، التي لا تمت فيما بينها بأية صلة ممنهجة. إذن ما السبل للتحرك من (أ) إلى (ب)، ومن أي (أ) إلى أي (ب)؟

في الحقيقة، نحن أمة واحدة شاملة، أو على الأقل لا نزال نصر أننا كذلك، ولكننا في الواقع لا نعمل كأمة واحدة. وهذه الحقيقة هي السلاح الأقوى والأكثر فعالية في يد أعداء أمتنا، وسر إنجازاتهم.

من هنا تأتي أهمية وضع وإعتماد "العقيدة الوطنية لأرمينيا الغربية"، كخطوة أولى على طريق الوصول إلى "العقيدة الوطنية الشاملة للأمة الأرمنية". كما أنها واجب وطني فرضناه على أنفسنا في هذه المرحلة الحرجة، لحماية النضال الوطني التحرري لأرمن أرمينيا الغربية من التبعات الخطيرة لغياب "العقيدة الوطنية الشاملة للأمة الأرمنية".

(مشروع)

العقيدة الوطنية لأرمينيا الغربية

إن المجلس الوطني الأعلى لأرمينيا الغربية

- ❖ تعبيراً عن الإرادة الجماعية لأرمن أرمينيا الغربية،
- ❖ وانطلاقاً من الوعي الوطني الجماعي للصفة القانونية لأرمن أرمينيا الغربية كشعب مُهَجَّر عن وطنه المحتل،
- ❖ وتسليماً بحقيقة كون أراضي أرمينيا الغربية وكيليكيا خاضعة حالياً للاحتلال التركي، وفقاً للقوانين والمعايير الدولية،
- ❖ بالنظر إلى أن القرار التحكيمي الدولي الصادر عن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، بتاريخ ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٠، بخصوص رسم الحدود الدولية بين أرمينيا الغربية وتركيا، هو قرار قطعي وساري المفعول وملزم قانوناً لجميع الدول الداعية لإجراؤه،
- ❖ بالإستناد إلى معاهدة سيفر للسلام، وجملة حقوق الأمة الأرمينية المكتسبة من خلالها، والإصرار على شرعيتها القانونية وسريان مفعولها،
- ❖ تأكيداً على حق أرمن أرمينيا الغربية بالسيادة الكاملة على "دولة أرمينيا" كورثة مباشرين ووحيدين لها، والمعترف بها كدولة أمر واقع (De facto) في ١٩ يناير/كانون الثاني ١٩٢٠، والمعترف بها قانوناً (De jure) في ١١ مايو/أيار ١٩٢٠، من قبل المجلس الأعلى لدول الحلف،
- ❖ بالنظر إلى أن مؤتمر باريس للسلام قد أفضى إلى توقيع خمسة معاهدات سلام لإنهاء الحرب العالمية الأولى، وأن معاهدة سيفر الموقعة مع السلطنة العثمانية المهزومة كانت واحدة منها، وتخص فقط مستقبل المناطق والشعوب التي كانت واقعة تحت نير الإحتلال العثماني. كذلك الأمر، فإن جميع الحقوق المكتسبة وفق تلك المعاهدة (الإعتراف بدولة أرمينيا والقرار التحكيمي للرئيس وودرو ويلسون) تخص فقط المناطق والشعوب ذاتها، أي مناطق أرمينيا الغربية وشعبها، وليس أرمينيا الشرقية المستقلة حالياً والتي لم تكن يوماً تحت نير الإحتلال العثماني، والتي تخلت رسمياً عن كافة تلك الحقوق عند إنضمامها إلى الإتحاد السوفييتي في ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٠.
- ❖ بالتشديد على أن جميع الحقوق الأرمينية المكتسبة، بموجب كلٍ من معاهدة سيفر للسلام وقرار ويلسون التحكيمي الدولي، تستند جميعها من الناحية القانونية حصراً إلى الاعتراف الدولي الغير قابل للنقض بحق "دولة أرمينيا"،

- ❖ وبالتأكيد على أن تاريخ ١٩ يناير/كانون الثاني ١٩٢٠ هو التاريخ الصحيح لإستقلال "دولة أرمينيا" من الناحية القانونية والمعززة بالاعتراف الدولي بها،
- ❖ وبالتأكيد أيضاً، على نفس القدر من الأهمية التي يتمتع بها المرسوم الروسي الصادر في ١١ يناير/كانون الثاني ١٩١٨، والمتضمن إعترافاً صريحاً بحق أرمن أرمينيا الغربية في تقرير المصير على أراضي أرمينيا الغربية، وصولاً إلى الاستقلال الناجز والتام،
- ❖ وبالتأكيد أيضاً على "إعلان إستقلال كيليكيا"، الموقع من قبل مجلس كيليكيا الوطني (المؤلف من ٦ أعضاء أرمن، و٣ سوريين، و٣ يونانيين) في ٤ أغسطس/آب ١٩٢٠، وإعتبار عدم قانونية معاهدة أنقرة الموقعة في ٢٠ أكتوبر ١٩٢١، والتي باعت فرنسا بموجبها كيليكيا إلى قوات أتاتورك الخارجة عن القانون حينها، لقاء إستثمارات في مناجم الكروم والحديد الكيليكية لمدة ٩٩ عاماً،
- ❖ وإنطلاقاً من مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعايير المعتمدة في القانون الدولي، وتنفيذاً لحق الأمم في تقرير المصير، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية،
- ❖ وبوجوب لفت إنتباه جميع دول العالم بأن الاعتراف بجريمة الإبادة الجماعية ضد الأرمن أمر ضروري، ولكن ليس بصيغة التعاطف الإنساني والأخلاقي، بل تشجيعها على الاعتراف بها كجريمة ضد الإنسانية ويجب معاقبة مرتكبيها بموجب القانون الدولي، وإتخاذ قرارات دولية بشأن إزالة عواقبها الجغرافية والسياسية والقانونية والاقتصادية، مع فرض التعويضات،
- ❖ وتذكيراً لجميع الدول والمحافل الدولية، بأن جريمة الإبادة الجماعية لا تتجلى فقط في الخسائر البشرية التي لا يمكن تعويضها، بل أيضاً، وعلى وجه الخصوص، في الترحيل الجماعي القسري والاحتلال غير القانوني للأرض، وهي خسائر قابلة للاسترداد ، وعليه يتوجب على الأسرة الدولية إحترام القانون الدولي وفرض تطبيق الحقوق المشروعة للشعب الأرمني،
- ❖ بالنظر إلى مضمون المحتوى الكامل لجميع المواد المشمولة في هذه الوثيقة، وإعتبارها وحدة متكاملة وغير قابلة للتجزئة،
- ❖ وإذ تضع في اعتبارها أيضاً، أن المرحلة الحالية محفوفة بأخطار جسيمة تهدد وجود الشعب الأرمني، وأن تلك الأخطار أصبحت أكثر فتكا وواقعية من أي وقت مضى،
- ❖ وإدراكاً لحقيقة أن ضمان بقاء أمتنا والحفاظ عليها، هو مسؤوليتنا والتزامنا وحدنا،
- ❖ واقتناعاً منا بأن المرحلة الراهنة هي مرحلة ذات أهمية تاريخية وحاسمة في تاريخنا الوطني،
- ❖ و تأكيداً للحقيقة التي لا جدال فيها، وهي أن أرمن أرمينيا الغربية، المدركين للالتزاماتهم الوطنية قد قرروا التصرف بعزيمة ثابتة، مسترشدين فقط بواجبهم الوطني لحماية المصالح العليا للأمة الأرمينية،

نعن ما يلي:

أ. على الصعيد القومي:

١ - الأمة الأرمنية، بأرضها وشعبها وتاريخها وثقافتها وتطلعاتها، هي كيان شامل واحد. وهو ضمان بقاءها.

٢ - وطن الأمة الأرمنية هو المرتفعات الأرمنية. وعلى جميع الأرمن واجب استعادة وحماية وتطوير وطن أسلافهم. والذي من دونه، هي عرضة للانقسامات والدمار والزوال النهائي.

٣ - إقراراً وتأكيداً على جميع الحقوق الأرمنية، المُعبّر عنها بموجب معاهدة سيفر للسلام والقرار التحكيمي الدولي للرئيس وودرو ويلسون، تبقى هذه الحقوق مجرد خطوة هامة وضرورية على طريق استعادة كامل أراضي وطننا النهائي. إن أكثر الوثائق صحةً وصدقاً وعدلاً وقبولاً في وصف الوطن النهائي للشعب الأرمني، هو الخريطة المدرجة في المذكرة المقدمة من قبل الوفد الوطني الأرمني برئاسة بوغوص نوباريان (بوغوص نوبار باشا)، بتاريخ ٢٦ فبراير/شباط إلى مؤتمر السلام في باريس.



٤ - ينتمي الفرد الأرمني إلى الأمة الأرمنية، بغض النظر عن مكان إقامته الحالية أو الجنسية التي يحملها. ويحق له الحصول على جنسية أرمنية موحدة، وهي جنسية "دولة أرمنيا" الشاملة، المعترف

بها دوليًا في ١٩ يناير/كانون الثاني ١٩٢٠، رغم كون بعض أراضي تلك الدولة مُحْتَلَّة الآن بشكل مؤقت.

٥ - إن الثقافة الأرمنية هي ثقافة واحدة وشاملة، تشكلت على مدى آلاف السنين. تمثل اللغة الأرمنية أساس الثقافة الأرمنية. أما أركانها الرئيسية فهي: منظومة القيم الأرمنية، التراث الروحي والفكري الأرمني، التقاليد الأرمنية، الفن والعمارة الأرمنية، العلم ونتاجه المنتشر في كافة أنحاء العالم خدمة للإنسان والإنسانية جمعاء، وأخيراً رسالتها الإنسانية كعامل توازن في الحياة البشرية.

٦ - لدى الأمة الأرمنية هدف جماعي واحد، ألا وهو استعادة وحدة أراضي وطنها الشامل، والدفاع عنه وتطويره، ليصبح عضو لا غنى عنه في الأسرة الدولية، بمساهماته الفعالة والبناءة.

٧ - الكنيسة الأرمنية هي مؤسسة وطنية لعبت دوراً رئيسياً في تاريخنا، وحافظت على وحدتنا الوطنية في تلك المراحل من التاريخ، حيث كانت المقومات الضامنة الأخرى لوحدتنا الوطنية إما غائبة أو أصابها الوهن. يجب إعادة توحيدها وإدخال إصلاحات عصرية عليها.

٨ - أراضي الوطن الأرمني الشامل مقسومة اليوم إلى ثلاثة أقسام، لكلٍ منها وضع قانوني مختلف. أراضي جمهورية أرمينيا الشرقية هي حرة ومستقلة ومعترف بها دولياً، وأراضي أرتساخ (كاراباغ) هي حرة جزئياً ولكن لم يتم بعد الاعتراف بها قانوناً كدولة أرمينية، أما القسم الأخير فهو الأراضي المتبقية لأرمينيا الشاملة، وخاصة أرمينيا الغربية وكيليكيا، وناخيتشيفان، وجافاخك، وأقاليم أخرى. لا تزال محتلة أو تحت سيطرة دول أخرى بالرغم من تمتعها بالاعتراف الدولي منذ ١٩ يناير/كانون الثاني ١٩٢٠.

٩ - حقيقة أن جمهورية أرمينيا الشرقية هي اليوم دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، هي مدعاة فخر بالنسبة لكامل الأمة الأرمنية، وبمثابة مرحلة مهمة على طريق الاستقلال الكامل لجميع الأراضي الأرمنية. ومع ذلك، فإن هذه الخصوصية القانونية لأرمينيا الشرقية لا تعطيها أي سلطة قانونية أو سياسية أوتى أخلاقية على كامل الأمة الأرمنية وشعبها. كما لا تعطيها أي حقوق في تمثيل إرادة وتطلعات الأمة الأرمنية بأكملها، أو تقرير مصير الأراضي الأرمنية الأخرى وحقوقها السياسية.

١٠ - إن تحرير جميع الأراضي الأرمنية المحتلة هو واجب ومسؤولية كل أرمني، كل ضمن حدود قدراته ووضع القانوني.

١١ - إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ونهائي لمشاكل جميع مكونات الأمة الأرمنية، وخاصة ما يتعلق منها بالتحرير الكامل للأراضي المحتلة، فإن مصالح أي جانب أرمني، تحت أي ذريعة كانت، مع أي طرف يحتل أرض أرمنية، هي بمثابة الخيانة الوطنية. وتقوض وحدة وسلامة أمتنا.

١٢ - إن السبيل الوحيد لحل جميع قضايا المكونات الأرمنية الثلاثة، ذات الأوضاع القانونية المختلفة، إنما يمر من خلال العمل الجماعي ومبدأ الوحدة الوطنية. حيث يتم التوافق على جميع الخطوات بين المكونات الثلاثة وفق رؤية وطنية موحدة، وتوزيع مناسب للأدوار والصلاحيات. ولهذه العملية ثلاثة شروط مقدسة وغير قابلة للإخلال، وهي أن يتم وضع حلول لكافة القضايا، دون أن تكون إحداها على حساب الأخرى، (ب). ألا تكون منفصلة بعضها عن البعض، (ج). لا أولويات بينها.

١٣- طالما كان الهدف النهائي للأمة الأرمنية هو العيش على الأرض الأرمنية الموحدة بأكملها. فإن "العقيدة الوطنية لأرمينيا الغربية" هذه، يمكن أن تشكل أساساً لتطوير وتبني "العقيدة الوطنية لأرمنية الجامعة".

١٤- على المستوى العملي ، أثبتت جميع السياسات التي اعتمدها كل من الأرمن الغربيين والأرمن الشرقيين، خلال الحقبة الماضية، أنها كانت فاشلة في المجمل. إذ لم تتمكن دولة أرمينيا الشرقية من تثبيت أركانها كدولة مستقرة وقابلة للحياة، كذلك الأمر في حماية أرض أرتساخ وحل قضية وضعها القانوني، والأمر ذاته فيما يتعلق بقضية تحرير أرمينيا الغربية واستعادة كافة حقوقها المشروعة، أو حتى إنجاز خطوات نحو طرحها قانونياً أمام المحافل الدولية. وبالتالي يجب إخضاع كافة هذه السياسات لمراجعات جذرية وفورية. إن الاستمرار في إدارة شؤوننا الوطنية بنفس الأسلوب أمر غير مقبول ومدان بشدة.

١٥- على الأمة الأرمنية أن تضع نصب إهتمامها قضية مركزية كبرى، وهي "تأمين بقاء الأمة وإزدهارها". وإعتبار كافة القضايا الجزئية الأخرى على أنها قضايا فرعية، يجب النظر في حلولها من خلال الحل الشامل للقضية المركزية الكبرى.

١٦- إلى حين إعادة إقامة دولة أرمينيا الشاملة الحرة المستقلة ، يجب على أرمن أرمينيا الغربية، سواء في بلاد المهجر أو في الأراضي المحتلة، الدفاع عن هويتهم المميزة كأرمن أرمينيا الغربية. ولتحقيق ذلك هم ملزمون باللجوء إلى كافة الوسائل المتاحة بالقانون الدولي. هم ملزمون أيضاً، ولهم الحق، بتبني نشيدهم وعلمهم وشعارهم الوطني الخاص، كي تبقى قضية أرمينيا الغربية وهويتها والمسؤوليات المترتبة عليها حية في وعي الأجيال من جهة. كذلك كي لا تقع هذه الأجيال ضحية اللغظ السياسي والقانوني بالذوبان في هوية أرمينيا الشرقية كبديل للهوية الوطنية، من جهة أخرى.

١٧- لعبت جمهورية أرمينيا الشرقية ، دون قصد ، دوراً سلبياً كبيراً في نشر مثل هذه الفوضى بين أرمن أرمينيا الغربية. أولاً من خلال مصادرتها لتسمية "جمهورية أرمينيا" بدلاً من تبنيها تسمية "جمهورية أرمينيا الشرقية". ثم من خلال إنشاء "وزارة الشتات"، التي بدلاً من التعامل مع مشاكل مواطنيها الذين غادروا أرمينيا الشرقية طواعية بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي، ركزت أنشطتها على جاليات أرمن أرمينيا الغربية في المهجر، وبالتعاون مع سفارات أرمينيا الشرقية في الخارج بدأت في ممارسة نوع من الفوقية ومحاولة إخضاع تلك الجاليات، مستغلة مشاعر الحب والإحترام الذي تكنه تلك الجاليات تجاه أرمينيا الشرقية. ويجب وضع حدا لهذه الفوضى الهدامة، وعلى أرمينيا الشرقية تحمل المسؤولية الأساسية في تقويم هذا الوضع الشاذ.

ب. على الصعيد أرمن أرمينيا الغربية:

- ١- الوطن النهائي لأرمن أرمينيا الغربية المُهَجَّرِين هو أرمينيا الغربية. ومن ثم ، أرمينيا الشاملة.
- ٢- كيليكيا جزء لا يتجزأ من أرمينيا الغربية.
- ٣- الشتات هو وضع مؤقت. وبالتالي، يُطلق على الأرمن المهجرين قسراً من أرمينيا الغربية وكيليكيا، اسم "أرمن أرمينيا الغربية" وليس "أرمن الشتات".
- ٤- إن الهدف الأسمى لكل فرد من أرمن أرمينيا الغربية هو تحرير الوطن المحتل والعودة إليه. وهذا أيضاً حقه الطبيعي الغير قابل للتصرف.
- ٥- يعتبر الحفاظ على لغة وثقافة الأرمن الغربيين عامل ضروري للحفاظ على الهوية الوطنية. والحفاظ على الهوية ليس غاية في حد ذاتها أو مجرد عملية صيانة لغة وثقافة، بل مهمة مقدسة لتنمية أجيال واعية لقضيتها الوطنية وتعبئتها على التصميم للعودة إلى الوطن.
- ٦- لا يحق لأية جهة أرمنية أخرى سوى هيئة سياسية مخولة تتمتع بصفة المركزية والتمثيلية، مؤسسة من قبل أرمن أرمينيا الغربية، تستطيع التعبير عن تطلعاتهم وأهدافهم الوطنية والسياسية والقانونية، وتقوم بالإشراف على تنفيذها. وهذه الهيئة السياسية هي وحدها التي يمكن أن تتوافر فيها شروط التمثيل المشروع أمام القانون العام الدولي.
- ٧- في ظل ظروف المهجر الحالية، من المستحيل ومن الغير واقعي، أن يتم إنشاء مثل هذه الهيئة السياسية ذات الصفة التمثيلية للأرمن الغربيين من إجراء خلال انتخابات عامة. لذلك ، يمكن للمجلس الوطني الأعلى لأرمينيا الغربية ، الذي يتكون من مفكرين أرمن غربيين ذوي خبرة في الشأن الأرمني، وشخصيات وطنية من أصحاب الإختصاصات ولديهم باع طويل في الأنشطة الوطنية والسياسية والقانونية في جميع أنحاء العالم، أن يشكلوا أساس هذه الهيئة السياسية الوطنية، والتي يمكن تطويرها باستمرار.
- ٨- سيوفر أرمن أرمينيا الغربية جميع النفقات والاحتياجات المادية الضرورية لتحقيق أهدافهم الوطنية بوسائلهم الخاصة، سواء كان ذلك من خلال التبرعات العامة أو البرامج الاقتصادية الجماعية أو إنشاء صندوق الواجب الوطني.
- ٩- تبني خطوات عملية تساعد إخراج العامة من الأرمن الغربيين من حالة اليأس، وإعادة الثقة بالنفس والفخر بالانتماء إلى أمة عظيمة، وذلك بالإنجازات على الأرض وليس بالشعارات.
- ١٠- تهيئة جميع الظروف اللازمة لدفع جيل الشباب من أرمن أرمينيا الغربية إلى الإنخراط في العمل الوطني الجاد، وتأمين ساحات العمل لأجلهم وفق برامج وأهداف وطنية للتعبير الصحيح عن أنفسهم.
- ١١- للمرأة الأرمنية الغربية دور ومكانة محورية في ساحة العمل الوطني، سواء كان ذلك من داخل الأسرة أو في الأنشطة الاجتماعية. يجب تهيئة جميع الظروف المواتية لتعزيز وتطوير الدور الوطني للمرأة الأرمنية.

١٢- تسخير كافة الاختلافات الإيديولوجية، السياسية، الدينية وغيرها التي أدخلت وفُرضت على الحياة العامة لأرمن إرمينيا الغربية، بهدف تحويلها إلى قيمة مضافة لصالح إثراء الحياة والوعي الوطنيين، وعدم السماح لها أن تصبح سبباً للانقسام الوطني. إن استعادة ثقافة التسامح والتعاون والحوار هي السبيل الوحيد لإنقاذ أمتنا.

١٣- تطوير علاقات الأخوة مع ملايين الأرمن في الأراضي المحتلة في إرمينيا الغربية وكيليكيا، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. إن هذا الجزء الثمين من شعب إرمينيا الغربية سيشكل في المرحلة الحاسمة القلعة الأمامية في النضال من أجل تحرير الوطن. كما سيكون المنارة التي ستضيء الطريق أمام العائدين إلى الوطن بعد التحرير.

١٤- إن أراضي إرمينيا الغربية المحتلة ليس "ضائعة"، كما يحلو لبعض الأرمن الإنهزاميين وصفها. بل هي كانت موجودة منذ آلاف السنين وستبقى في مكانها. أما "الضائع" الحقيقي فهم أولئك المتذرعين بمثل هذه العقلية الانهزامية لتغطية عجزهم المزمّن. والضائع أيضاً هو عزيمة تحمل المسؤوليات الوطنية لدى البعض بحجة "الواقعية". بينما الواقعية الحقيقية تتجلى في العمل الدؤوب لأبناء الوطن الشرفاء لإيجاد وتطوير وسائل عصرية وخلاقة من أجل إستعادة الأرض المحتلة والحقوق الوطنية المغتصبة.

١٥- إنهاء سياسة اللهاث اللا مجدي وراء الإعترافات المعنوية والأخلاقية الخادعة بخصوص الإبادة الجماعية، والسعي فقط إلى الاعترافات ذات المضمون السياسي والقانوني.

١٦- لا يمكن تعويض الخسائر البشرية التي أصابت الأمة الأرمنية بسبب جريمة الإبادة الجماعية. ولكن ما يمكن ويجب إستعادته وتعويضه فهو الأراضي المغتصبة وأضرار التهجير القسري.

١٧- العمل على تطوير برامج لتقوية وتطوير العلاقات مع ملايين الأرمن الغربيين الذين يعيشون في إرمينيا الغربية، بما في ذلك كيليكيا، في جميع مجالات الحياة الممكنة. ولهذه الغاية، خصص المجلس الوطني الأعلى لإرمينيا الغربية أرمن الداخل المحتل بـ ١٢ مقعداً من أصل ١٤٤، لن يتم الإعلان عن أسماءهم في الوقت الراهن حفاظاً على سلامتهم. هم قرروا البقاء والتشبث بأرض وطننا التاريخي، ولو بإعتناق الإسلام والتخفي بأسماء كردية وتركية، ويتمتعون بجميع الحقوق المكفولة بالقانون الدولي والغير القابلة للتصرف بخصوص شعوب الأراضي المحتلة.

١٨- يجب أن تكون لمنطقة جافاخك (ضمن أراضي جورجيا حالياً) وشعبها من الأرمن الغربيين أهمية خاصة في جميع برامجنا. حيث توجد هناك موارد بشرية وفكرية واقتصادية جادة. بقيت هذه الأرض الأرمنية الأصيلة بعيدة عن اهتمام جميع الأرمن. مهمتنا اليوم هي تحقيق حماية الحقوق والهوية الوطنية لأرمن هذه المنطقة. يمكن لجافاخك لعب دور محوري في تحرير إرمينيا الغربية، حيث ينتمي سكانها الأرمن بشكل حيوي إلى وطننا التاريخي. إن حماية هوية وحقوق أرمن جافاخك لا يعني أبداً إثارة قضية ملكية أراضي مع جارتنا جورجيا. إذ أن عملية ترسيم الحدود بين إرمينيا الغربية وجورجيا تخضع لمحتوى المادة ٩٢ (بخصوص الحدود الشرقية والشمالية لدولة إرمينيا الشاملة) من معاهدة سيفر. وهذه الحقيقة القانونية قد أكدت عليها معاهدة لوزان في مادتيها ٢ و ٣ لترسيم حدود تركيا، حيث لم يرد أي ذكر لأي حدود بين تركيا وجورجيا، ذلك لأنه وفقاً للقانون الدولي، ليس لتركيا حدود مع

جورجيا، لأن ما بين الدولتين تقع دولة أرمينيا الغربية بحسب القرار التحكيم الذي أصدره الرئيس ويلسون، وهو قطعي وملزم لكافة الأطراف في جميع المعاهدت الدولية التي تأتي من بعده.

١٩- إجراء بحث علمي جاد وموثق حول الثروات الباطنية والطبيعية، والمعالم الثقافية والآثار، والموارد البحرية، والمواصلات وخطوط إمداد الغاز الطبيعي والنفط ذات الأهمية الدولية، وكذلك الطرق والأصول الثقافية والاقتصادية الأخرى على كامل مساحة أراضي أرمينيا الغربية المحتلة. وذلك بغرض وضع كشف حساب عن كامل قيمة ما استغلته تركيا إعتباراً من تاريخ ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٠ إلى يومنا هذا. ومن ثم وضع حزمة التعويضات المادية المترتبة على جريمة الاحتلال، للمطالبة بها ليس فقط من الدولة التركية المحتلة بل أيضاً من كافة الدول الأخرى المستفيدة منها، وتلك التي كان لها دور في تمكين تركيا من الانقلاب على القانون الدولي ومنع قيام دولة أرمينيا الشاملة. تم إجراء كشف حساب أولي عن تلك التعويضات بمناسبة الذكرى المئوية لجريمة الإبادة الجماعية في ٢٠١٥، فبلغت القيمة الإجمالية التقريبية لتلك التعويضات وفق معايير القانون الدولي مبلغ /١٢ ترليون يورو./

٢٠- أرمينيا الغربية كانت المكون الرئيسي لطريق الحرير. وخاصة مدن آني وكارين (أرزروم) وطرابزون. إن أهمية موقع أرمينيا الغربية على هذا الذريق لم يكن فقط بالنسبة لنقل البضائع التجارية، بل أيضاً التبادل الثقافي بين الأمم الواقعة عليه. لا يمكن اليوم إعادة إحياء هذا الطريق من دون توفير كافة ظروف الأمن والسلام والاستقرار على مساره. الأمر الذي لا يمكن تحقيقه أبداً في ظل قوة احتلال تركية لأراضي أرمينيا الغربية.

٢١- تطوير التعاون مع الأكراد الذين يعيشون في المنطقة، وخاصة داخل أراضي أرمينيا الغربية وسوريا والعراق. علماً أن نسبة كبيرة منهم أصولهم أرمنية، والكثيرين منهم اليوم يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى هويتهم الحقيقية. يجب إيجاد صيغ مناسبة للتعاون السياسي والدبلوماسي معهم على أساس المصالح المشتركة، مع وجوب الاعتراف من طرفهم بأن معاهدة سيفر (المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤) هي الأساس القانوني الوحيد لحل عادل للمسألة الكردية.

٢٢- تطوير التعاون أيضاً مع المجموعات العرقية الأخرى في المنطقة التي هي أيضاً من السكان الأصليين فيها، ممن يفتقدون إلى أسس قانونية للإستقلال في وطن خاص بهم، مثل الآشوريين والسريان والكلدان والأيزيديين وغيرهم، الذين يتم التعريف بهم اليوم "كأقليات دينية أو عرقية". وفقاً لمعاهدة سيفر للسلام (المادة ٩٣)، التزمت دولة أرمينيا بحماية حقوق هذه الشعوب الأصلية كاملة، فهم بالنسبة لنا أصليون وليسوا أقليات.

٢٣- في ضوء كل ما سبق، وبعد الاعتماد النهائي لهذه العقيدة، سيتم وضع استراتيجية وطنية طويلة المدى، تتضمن خارطة طريق شاملة ومفصلة لتنفيذ مضمونها.

ج. على الصعيد السياسي:

١. - إن أرمينيا الغربية المحتلة، بما فيها كيليكيا، هي جزء لا يتجزأ من عائلة الأمم والشعوب الأصلية لمنطقة الشرق الأوسط. وبالتالي، فإن أمن وسلام وسيادة واستقرار وازدهار منطقة الشرق الأوسط هو في صميم مصلحة أرمينيا الغربية. إن حصر الأراضي الأرمينية مؤقتاً في بقعة محدودة من جنوب القوقاز لأغراض تخدم مشاريع الإمبريالية العالمية، لا يلغي حقيقة كون أرمينيا جزء أساسي من الأسرة الشرق أوسطية.

٢. - إن أهمية الموقع الجغرافي لأرمينيا الغربية تُلزمنا بتبني سياسة متوازنة مع جميع شعوب ودول العالم. ولكن لا ينبغي أبداً فهم "السياسة المتوازنة" على أنها محايدة. بل على العكس، هي تعني الحزم والوضوح في الموقف من الخصائص والظروف الجيوسياسية المميزة للمنطقة، كذلك تجاه المصالح العليا لشعوبها وأممها، التي يجب حمايتها وتطويرها. الأمر الذي سيكون له حتماً الأثر الإيجابي المباشر على جميع شعوب ودول العالم، وبهذا يتم تحقيق التوازن الصحيح.

٣. - تطبيق مبدأ سياسة المصالح المتبادلة مع كافة الدول الأخرى. إذ لا وجود لعلاقات عاطفية في العلاقات الدولية.

٤. - كي يتم إحقاق كافة الحقوق المثبتة والمشروعة لأرمينيا الغربية، لا يجب الإكتفاء بالتلويح بها أمام المجتمع الدولي. بل من واجبنا تقديم كشف واقعي عن النتائج الإيجابية والمصالح الإقليمية والدولية المتبادلة التي ستترتب من جراء تحرير أرمينيا الغربية.

د. على الصعيد الدولي:

أرمن أرمينيا الغربية مصممون بكل عزم وثبات على إطلاق عملية تحرير وإقامة دولة أرمينيا الغربية المستقلة ذات السيادة الكاملة، بما في ذلك كيليكيا. وذلك إستناداً إلى كافة حقوقهم المشروعة والمثبتة دولياً، وبإعتماد كافة الوسائل المتاحة التي يكفلها القانون الدولي، دون إستثناء.

١. - فيما يلي مجموعة الأسس القانونية الثابتة والموثقة دولياً، التي تستند إليها أنشطة أرمن أرمينيا الغربية لإحقاق جميع الحقوق السياسية والقانونية والمادية والثقافية المشروعة لأرمينيا الغربية. وتعتبر هذه الأسس جزء لا يتجزأ من عقيدتنا الوطنية:

- المرسوم الروسي بخصوص حق أرمن أرمينيا الغربية في تقرير مصيرهم حتى الإستقلال التام والمؤرخ في ١١ يناير/كانون الثاني ١٩١٨،
- الاعتراف الدولي (De facto) بالدولة الأرمينية (الشاملة) في ١٩ يناير/كانون الثاني ١٩٢٠ و (De jure) في ١١ مايو/أيار ١٩٢٠،
- إعلان إستقلال كيليكيا في ٤ أغسطس/آب ١٩٢٠،
- معاهدة سيفر للسلام في ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠،

• القرار التحكيمي الدولي للرئيس الأميركي وودرو ويلسون بخصوص ترسيم الحدود الدولية بين دولة أرمينيا الشاملة وتركيا بتاريخ ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٠.

٢- وفقاً للمبادئ المؤسسة للقانون الدولي، ولا سيما المادة ٤٢ من الجزء ٣ من معاهدة لاهاي الرابعة بخصوص الحروب البرية، تاريخ ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٠٧، تعتبر أراضي أرمينيا الغربية أراضٍ محتلة ويسري عليها جميع الضوابط والحقوق المكفولة بالقانون الدولي.

٣- اعتماداً على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعايير المتداولة في القانون الدولي، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، كذلك إعلان الأمم المتحدة حول منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، إنعقدت عزيمة أرمن أرمينيا الغربية على جعل العمل القانوني - السياسي - الدبلوماسي مركز اهتمامهم وإلتزامهم، والمضي به حتى النهاية العادلة. الأمر الذي يدعونا للسعي وراء إنشاء جبهة واسعة النطاق مع الدول المهتمة بحقوق الأمة الأرمنية وتحترمها.

٤- يضمن الأرمن الغربيون بأن أرمينيا الغربية المحررة والمستقلة وذات السيادة قائمة على الأسس والمبادئ الثابتة التالية:

- سنتلزم بجميع معايير القانون الدولي، وتقديم نفسها كعضو نشط في الأسرة الدولية من أجل تعزيز السلام والأمن والازدهار في جميع أنحاء العالم.
- ستكون منطقة تعاون وتضامن دوليين. ولن تكون أبداً، طرفاً في أي نزاع أو صراع دولي، ما لم تتعرض هي لأعمال عدائية خارجية تهدد استقلالها وسيادتها.
- ستظهر موقفاً إيجابياً وداعماً تجاه متطلبات السلام والأمن والإستقرار بالنسبة لجميع تلك الدول والأمم التي دعمت وساندت قضية أرمينيا الغربية الوطنية، وستطور مع تلك الدول علاقات وطيدة بعيدة المدى.
- ستحترم بشدة مبادئ العدالة العالمية، وكذلك مبادئ الاحترام والمصالح المتبادلة بين الأمم، والحق في حرية الاختيار وتقرير المصير.
- ستكون ساحة تضامن وتعايش بين مختلف الثقافات المكونة للحضارة الإنسانية وعاملاً مساهماً في إزدهارها.
- ستكون جزءاً من البرامج الإقليمية والدولية الإيجابية البناءة، التي تهدف إلى رفاه البشرية وتنميتها وازدهارها.
- ستضمن الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والحيوية لجميع الشعوب الأصلية المنتمية إلى قوميات أو مذاهب دينية مختلفة داخل حدودها.
- ستطور وتحافظ على علاقات حسن الجوار الوثيقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب المجاورة، بما فيهم الشعبين التركي والكردي.
- ستدعو إلى نظام عالمي يقوم على أساس العدل والتعددية القطبية، واحترام المساواة والحقوق المتبادلة بين جميع شعوب ودول العالم.

٥- مع تأكيد وقبول جميع الأسس القانونية الخاصة بحقوق أرمينيا الغربية، المذكورة في المادة (١) أعلاه، فإن الهدف البعيد المدى لأرمن أرمينيا الغربية هو استعادة كامل أراضي أجدادهم الأصليين في

المرتفعات الأرمنية التاريخية، وفقاً للخريطة المرفقة والمقدمة من قبل الوفد الأرمني الوطني، برئاسة بوغوص نوباريان، في المذكرة المقدمة إلى مؤتمر باريس للسلام بتاريخ ٢٦ فبراير/شباط ١٩١٩.

٦- إن "محبّة السلام" هي إحدى السمات الجماعية للشعب الأرمني. سمة يشهد لها تاريخ أمتنا الطويل على ثباتها عبر آلاف السنين. يقع على عاتق الأرمن واجب الحفاظ على هذه السمة ونشرها في جميع أنحاء العالم باعتبارها مهمة وطنية أبدية. ولكي تفي الأمة الأرمنية بهذا الالتزام الذي أصبح السمة المميزة لها، يجب عليها أولاً أن تجد السلام لنفسها. يجب أن تكون هذا الحقيقة واضحة للأرمن ولجميع أمم العالم على حدٍ سواء. لم يعد بإمكان الأرمني أن يكون مسالماً في الوقت الراهن، بينما هو نفسه مسلوب السلام. فالمثل العربي يقول: "فاقد الشيء لا يعطيه".

٧- لقد أعطى الأرمن الغربيون عبر التاريخ، الفكر والعلم والثقافة للبشرية جمعاء. وهم يخاطبون العالم أجمع اليوم، بالرسالة الصادقة التالية: "إن استمرار تجاهلنا وتجاهل حقوقنا لن يقضي علينا أبداً. فنحن كنا وسنبقى على وجه هذه الأرض حتى يوم القيامة. أما اليوم، وقد نفذ صبرنا، فيبقى على المجتمع الدولي أن يقرر الصيغة التي يريد العيش بها مع الأرمن، من الآن فصاعداً".

٨- يمكن للأرمن الغربيين في بلدان المهجر، القيام بحملة تعبوية وتنويرية واسعة النطاق وبالكفاءة المطلوبة من خلال برنامج منسق وممنهج.

٩- أسلوب عمل الأرمن الغربيين خلال العقود الماضية بشأن قضية أراضينا المحتلة، إنتمت بالبطيء والهدوء الغير منتج، لأسباب عديدة ومختلفة، من أهمها العقبات السياسية في دول المهجر التي قيدت حرية العمل الوطني للجاليات الأرمنية كونها حملت جنسيات البلدان المستضيفة، فأجبر الأرمن على الإلتزام بالسياسات الخارجية لتلك الدول، والتي لم تكن في غالب الأحيان مواتية للتوجهات والسياسات الأرمنية. هذا الأمر لعب دوراً أساسياً في تقويض العمل السياسي الأرمني الغربي في المهجر وإضعافه، بل كاد أن يغييه وتسبب في لف الغموض حوله، فأفقدته المصداقية. لذلك، فإننا في أية مفاوضات حول المصالح المشتركة مع بعض الدول قد نجد أنفسنا اليوم في موقف، نكون فيه مضطرين للدخول في اتفاقيات موثقة مسبقة حول شروط العلاقات المستقبلية، والتي يجب أن نكون مستعدين لها.

١٠- الرد الأمثل على كل هذه الهواجس والتساؤلات يكمن في طرح رؤيتنا حول مشروع إنشاء "الإتحاد المشرقي" الذس يمكن أن يضم جميع الشعوب الأصلية في المنطقة ضمن منظومة أمنية واقتصادية واستراتيجية، قادرة على حماية سيادة المنطقة بأكملها، وتفرض نفسها كعضو مؤثر وصاحب قرار في المجتمع الدولي. ويمكنها أن تشارك بشكل فعال في إنشاء نظام دولي حقيقي عادل وفعال في المستقبل.

هـ. على الصعيد الثقافي:

١- أرمن أرمينيا الغربية في المهجر ملزمون بالتفاعل مع الشعوب في الدول الستضيفة، وإقامة علاقات ثقافية معها. إن سياسة الإنعزال هي أقصر الطرق إلى الزوال.

٢- تعتبر الكنيسة الأرمينية الرسولية حجر الزاوية في إيماننا الديني-القومي. منظومة القيم الأرمينية القديمة بالإضافة إلى القيم المسيحية، تشكلان معاً أساس منظومة قيمنا الأخلاقية كأمة. سيتم التعامل مع حقيقة وجود مواطنينا الإسلام في الأراضي المحتلة لأرمينيا الغربية، من منطلق قومي بحت. وسيتم إعتقاد خطوات ممنهجة لإدماجهم في شعبنا كجزء لا يتجزأ منه.

٣- بهدف إعداد موارد بشرية متخصصة بالمعايير الحديثة، يجب على جيل الشباب من الأرمن الغربيين في بلدان المهجر، المشاركة بنشاط في المؤسسات العلمية والبرامج الصناعية الحديثة ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث، وكذلك في جميع المجالات الحديثة الأخرى في تلك البلدان.

الخاتمة

إن مشروع العقيدة الوطنية لأرمينيا الغربية، هي وثيقة متكاملة بكافة مكوناتها.

تم بذل حرص كبير على جعل نص العقيدة مبنياً على مقاربة واقعية للقضايا التي تهم أمتنا. وهذا ما قد يجعله يبدو متشدداً أو حتى مزعجاً بالنسبة للبعض من الأرمن. لم يكن الهدف مطلقاً توجيه الإهانة أو الإذانة. بل كانت القناعة ببساطة، أننا ولو لمرة، علينا أن نجري نقداً ذاتياً معمقاً وجدياً حيال مجمل خياراتنا وأفعالنا السابقة، ونسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية. فالتستر على مكامن القصور لدينا، لم ولن يجعلنا نحقق شيئاً.

شئنا أم أبينا، ستصبح هذه الوثيقة من أهم وثائق التاريخ الحديث لأرمن أرمينيا الغربية. والتي ستترجم إلى أربع لغات كحد أدنى: العربية والروسية والتركية والإنجليزية. هي لن تُقرأ وتُدرس من قبل الأرمن فحسب، بل ستكون متوفرة للجميع، سواء كانوا من الأصدقاء أو الأعداء. لذلك، ليس من حقنا، لا خداع الذات ولا خداع الآخرين. فالواقعية هي أقصر طرق النجاح.

من واجبتنا تعريف الأصدقاء على حقيقة التوجهات الإستراتيجية الحقيقية، والآفاق الفكرية الكامنة خلفها، لدى أرمن أرمينيا الغربية الملتزمين بقضيتهم الوطنية، مما يفسح المجال أمام مرحلة تعاون وتكاتف جادة معهم مبنية على الثقة المتبادلة. كذلك التوضيح لأعداء الأمة الأرمنية والمنطقة برمتها، بأنه إن هم نجحوا في الماضي من قمعنا وإنكار حقوقنا، فقد حان الوقت اليوم للتعامل مع رد فعل الأرمن الغربيين بالجدية المطلوبة، خاصة إن هم استمروا في ممارساتهم العدائية وأوصلونا إلى حالة "من ليس لديه ما يخسره".

إن غياب "العقيدة الوطنية" عن الساحة السياسية لأرمن أرمينيا الغربية لمدة قرن كامل، لا يمكن وصفه إلا بالتقصير الأكبر الذي ألحق أشد الأضرار بالقضية الوطنية لأرمينيا الغربية. ومع ذلك، لقد أثرنا وصفها "بالمشروع" أو "المسودة"، قناعة منا بأن اعتماد صيغة نهائية لها، إنما يخص جميع الأرمن الغربيين. نحن قد حاولنا ببساطة كسر الجمود القائم في العمل الوطني-السياسي الجماعي، وإطلاق مرحلة جديد في حياتنا الوطنية والسياسية، حيث لكلٍ منا ليس فقط الحق، بل الواجب الوطني في المساهمة به وتطويره.

لنبدأ من حيث نحن،

لنستخدم ما لدينا،

ولنفعل ما في وسعنا.

الهيئة التأسيسية للمجلس الوطني الأعلى لأرمينيا الغربية

أبريل/نيسان ٢٠٢١